



# الحساب الختامي لعام 2020 م

الأداء المالي للميزانية العامة للدولة

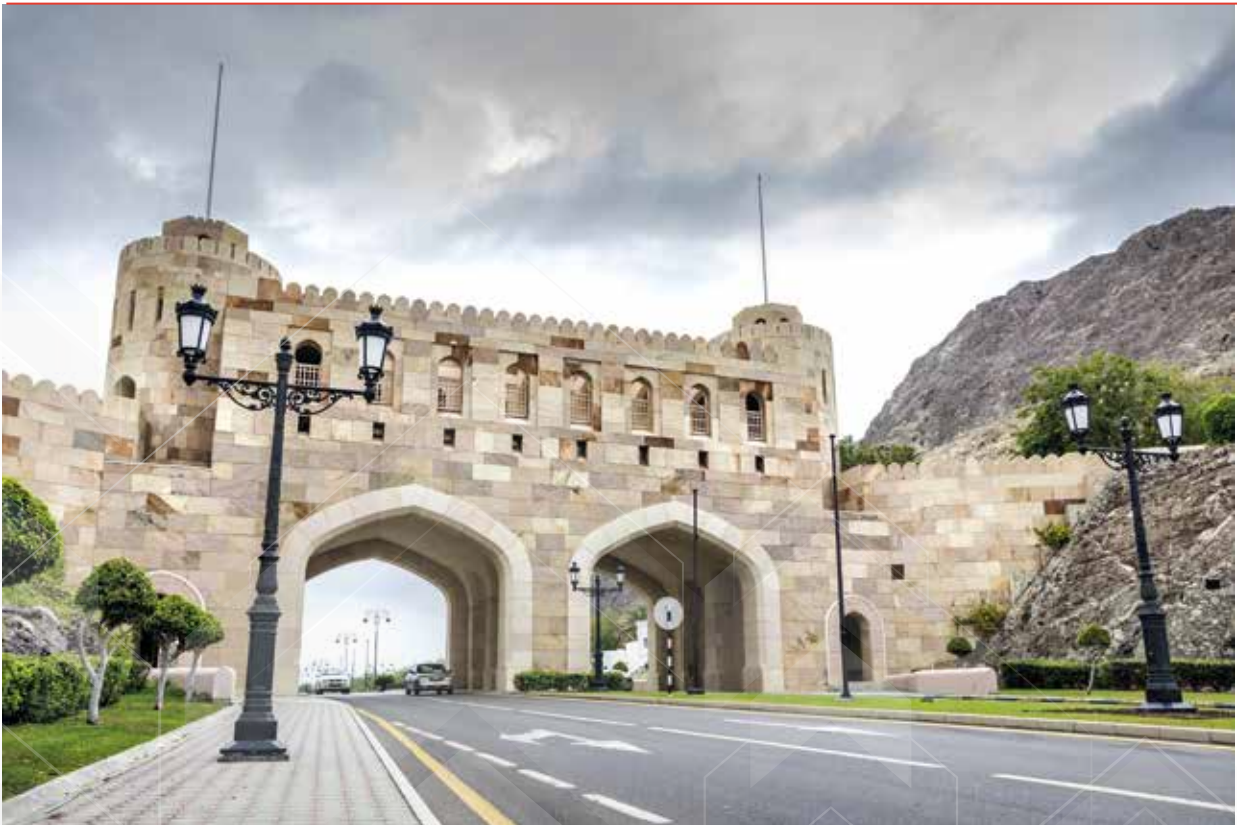


الصفحة	العنوان
3	المقدمة
4	كلمة الوزارة
5	مصطلحات ومفاهيم
6	الملخص التنفيذي
7	المؤشرات الاقتصادية
8	الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)
9	الإيرادات
11	الإنفاق العام
14	العجز
14	وسائل التمويل
15	جدول الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2020م

يستعرض دليل أداء الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020م بيانات الحساب الختامي للدولة للعام المالي 2020م، ومؤشرات الأداء المالي والاقتصادي خلال نفس الفترة، ويأتي ذلك التزاماً لمبدأ الشفافية الذي تنتهجه وزارة المالية لعرض البيانات والمعلومات المالية.

حيث قد شهدت الميزانية العامة للدولة لعام 2020م، العديد من المتغيرات في ظل الظروف الاستثنائية التي واجهتها السلطنة والعالم أجمع، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كوفيد-19. وللتخفيف من حدة هذه التداعيات، اتخذت السلطنة مجموعة من الإجراءات والضوابط المالية لترشيد الإنفاق العام وضبط معدلات السيولة النقدية وفقاً لأولويات.

ويستعرض هذا الدليل الاختلافات بين التقديرات المعتمدة في ميزانية عام 2020م والأداء الفعلي بنهاية عام 2020م، على صعيد الإيرادات والإنفاق والعجز ووسائل التمويل.



قادت الظروف التي مر بها العالم أجمع خلال الفترة القريبة الماضية عدداً من الحكومات إلى استباق التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 وأزمة انخفاض أسعار النفط بإيجاد خطط استراتيجية تمكنها من الحفاظ على استقرارها المالي والاجتماعي والصحي.

ويكاد لا يخفى على أحد تأثير تلك الأزمات على اقتصاد السلطنة ومالياتها، حيث واجهت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2020م تحدياً مزدوجاً يتمثل في: انخفاض أسعار النفط دون السعر المعتمد، إلى جانب الآثار الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا (كوفيد-19) التي أدت إلى تضاعف تحديات المالية العامة واستدامتها.

وفي طريق الترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي والسيطرة على العجز السنوي والسير به إلى الحدود الآمنة، أطلقت السلطنة عدداً من المبادرات التي تتضمن إجراءات تخفيض الإنفاق العام، وإطلاق الخطة المالية متوسطة المدى (2020-2024) (التوازن المالي)، بالإضافة إلى حوكمة الشركات الحكومية بتحويلها إلى جهاز الاستثمار العماني لرفع كفاءتها، وتأتي كل تلك الإجراءات لتتكامل في سبيل الوصول بالوضع المالي إلى مرحلة الاستقرار والاستدامة المالية.

وعلى ضوء ما شهدته الميزانية العامة للدولة في عام 2020م من تحديات، انخفضت إجمالي الإيرادات المحصلة في عام 2020 بحوالي (20.5%) عن الميزانية المعتمدة، كما انخفض الإنفاق العام للدولة بمعدل (2.1%) في نهاية العام 2020م مقارنة بما تم تقديره في الميزانية المعتمدة، وشهد العجز الفعلي ارتفاعاً بمعدل (77%) عن العجز المقدر في الميزانية المعتمدة.

وإننا إذ نشيد بكافة الجهود التي بذلت وتبذل في سبيل الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل التحديات التي تواجهها السلطنة والعالم أجمع، وندعو كافة الوحدات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص إلى تضافر الجهود وتعزيز الشراكات، وذلك تحقيقاً للأولويات الوطنية التي وضعتها رؤية عمان 2040 للتنويع الاقتصادي.

معالي سلطان بن سالم الحبسي  
وزير المالية

◀ **الميزانية العامة:** هي وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

◀ **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

- **النفقات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة.
- **النفقات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.
- **النفقات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

◀ **الإيرادات:** المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

◀ **الدين العام:** الأموال التي تقتريها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل:

- **السندات:** أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاستقراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.
- **الصكوك:** أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

◀ **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث العجز عندما يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

◀ **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والنفقات، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

◀ **الحساب الختامي:** بيان عن الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنصرمة.

◀ **التضخم:** مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوبةً إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

◀ **ضريبة القيمة المضافة:** ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على معظم السلع والخدمات المحلية أو المستوردة.

◀ **الضريبة الانتقائية:** الضريبة التي تفرض على سلع محددة تصنف عادة على أنها سلع ضارة بصحة الأفراد أو بالبيئة والتي تعرف باسم (السلع الانتقائية)

◀ **التصنيف الائتماني:** تقييم تحريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

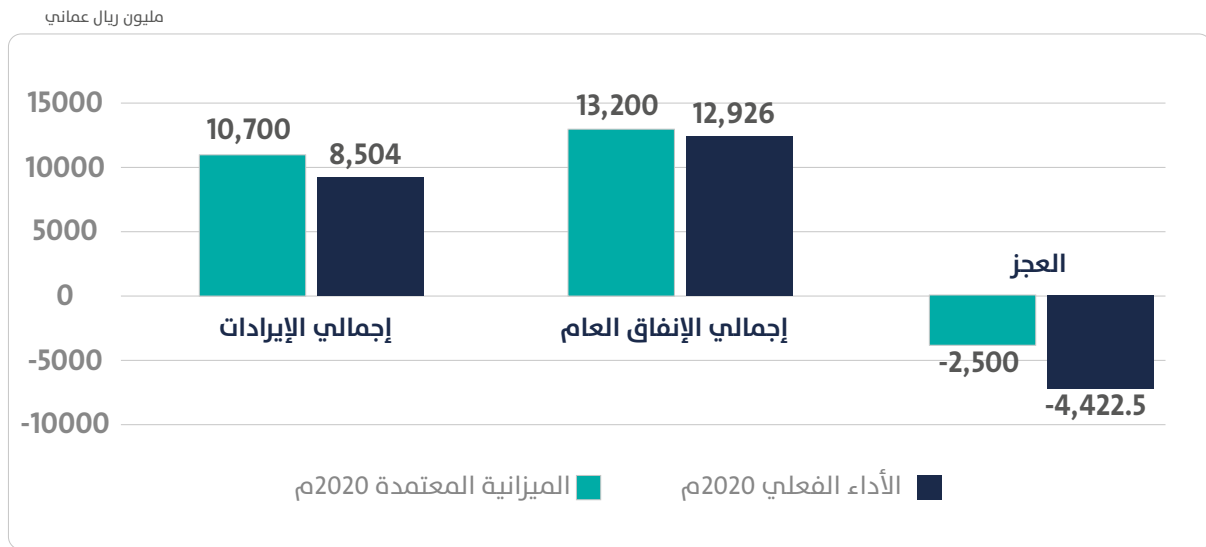
اتخذت السلطنة خلال عام 2020م عدد من الإجراءات المالية والاقتصادية، وإطلاق حزم من المبادرات التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق وتخفيف العبء على الإنفاق الحكومي نتيجة الأثار المترتبة لتداعيات جائحة (كوفيد-19) والانخفاض الحاد في أسعار النفط.

ونتيجة للظروف التي شهدتها السلطنة في عام 2020م، فقد انخفض إجمالي الإيرادات المحصلة بحوالي (20.5%) عن الميزانية المعتمدة، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة إلى انخفاض إيرادات النفط والغاز بنحو (1,902) مليون ريال عماني بسبب هبوط متوسط سعر النفط الفعلي والبالغ (47.6 دولار أمريكي للبرميل) عن السعر المعتمد في الموازنة بنحو (58) دولار أمريكي للبرميل خلال عام 2020. إلى جانب ذلك انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة (9.8%) عن الإيرادات المقدرة في الميزانية.

وشهد إجمالي الإنفاق العام بنهاية عام 2020م انخفاضاً طفيفاً بنحو (2.1%) عن الميزانية المعتمدة وذلك نظراً لتنفيذ عدد من الإجراءات الاحترازية لترشيد الإنفاق العام. ومن جانب آخر فقد تم تعزيز الاعتمادات المالية لتلبية المتطلبات الاستثنائية كدعم القطاع الصحي.

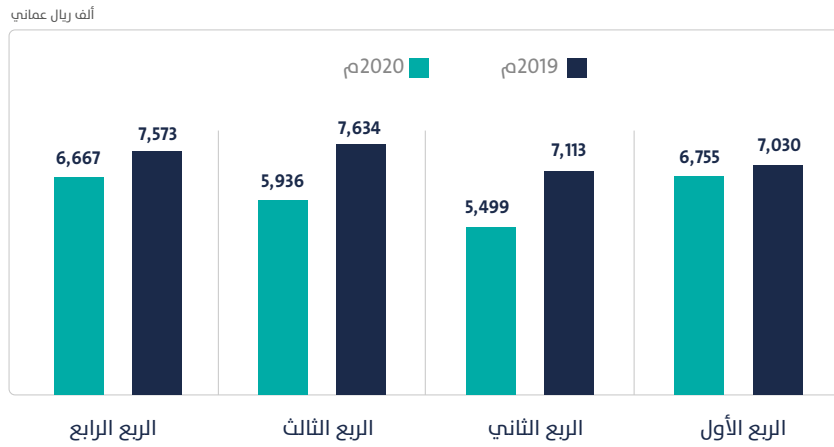
وقد بلغ عجز الميزانية الفعلية في نهاية عام 2020م نحو (4,422.5) مليون ريال عماني والذي يشكل ما نسبته (17.8%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو (2,500) مليون ريال عماني قيمة العجز في الميزانية المعتمدة.

وبلغت جملة وسائل التمويل المحصلة بنهاية عام 2020م (4,422.5) مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع بلغت (76.9%) عن ما هو معتمد في الميزانية. حيث تم تحصيل (3,034.7) مليون ريال عماني من الاقتراض الخارجي والمحلي، وسحب (500) مليون ريال عماني من صندوق الاحتياطي العام للدولة، بالإضافة إلى تحصيل (1,960.7) مليون ريال عماني من عدة وسائل. وقد بلغت القروض الخارجية والمحلية المسددة (1,072.9) مليون ريال عماني.



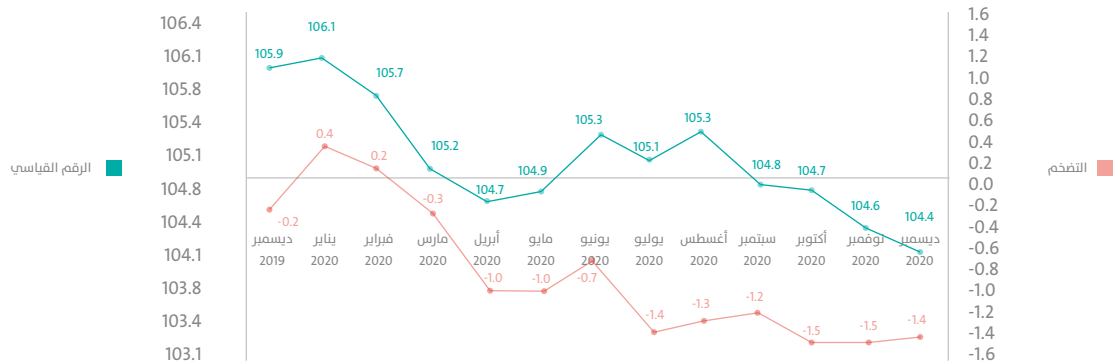
بدى واضحاً تأثير الكثير من القطاعات الاقتصادية في السلطنة بتداعيات جائحة (كوفيد-19)، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية عام 2020م بحوالي (-15.3%) ليصل إلى (24,857) مليون ريال عماني مقارنة بعام 2019م. وقد سجلت الأنشطة النفطية انخفاضا قدره (23.4%) خلال هذه الفترة مقارنة مع مستواه في نفس الفترة من العام الماضي مدفوعاً بهبوط أسعار النفط العالمية وتراجع الطلب العالمي. كما تراجع الطلب العالمي. كما تراجعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بحوالي (10.5%) خلال نفس الفترة متأثرةً بالانخفاض الكبير في الأنشطة الصناعية والأنشطة الخدمية بنسب (24%) و (6.1%) على التوالي ويأتي ذلك نتيجة إلى تراجع الأنشطة الخدمية في قطاع الفنادق والمطاعم والتي سجلت انخفاضاً بنسبة (40%) تزامناً مع إغلاق المنشآت الاقتصادية وإيقاف العمل بها وانخفاض الطلب الكلي، يليه انخفاض في قطاعات النقل والتخزين والاتصالات، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية والإيجارية بنسبة (21.2%)، و (12.8%)، و (9.7%) على التوالي.

## مقارنة للناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي بالأسعار الجارية لعامي 2019م و2020م:



واصل مستوى الأسعار في السلطنة بالانخفاض خلال عام 2020، حيث بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلك حوالي (-0.8%) في عام 2020م، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار مجموعتي السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (والتي تمثل 26.5% من سلة المستهلك) ومجموعة النقل (والتي تمثل 19.2% من سلة المستهلك) بنسبة (0.47%) و (5.2%) على التوالي. في حين ارتفعت أسعار كلا من مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية (والتي تمثل 23.9% من سلة المستهلك) ومجموعة التبغ (والتي تمثل 0.13% من سلة المستهلك)، بنسبة (1.3%)، و (31.6%) على التوالي، وذلك نتيجة إلى تعديلات الضريبة الانتقائية التي جرت خلال عام 2020. وبشكل عام، تشكل أسعار النفط والمواد الأساسية العالمية عاملاً أساسياً في تحرك مستويات الأسعار في السلطنة.

## الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والتضخم خلال الفترة (ديسمبر 2019م - ديسمبر 2020م)



\*المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)



مليون ر.ع





# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

## الإيرادات

مليون ريال عماني

النسبة التغير %	الأداء الفعلي 2020	الميزانية المعتمدة 2020	الأداء الفعلي 2019	البيان
(%17.9)	47.6	58	65.2	سعر النفط
(%28.4)	3,937.5	5,500	6,098.5	صافي إيرادات النفط
(%15.5)	1,860.2	2,200	1,900.5	إيرادات الغاز
(%9.8)	2,705.5	3,000	2,590	الإيرادات غير النفطية
(%20.5)	8,503.2	10,700	10,588.7	إجمالي الإيرادات

بلغت إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة في عام 2020م (8,503.2) مليون ريال عماني بانخفاض بلغ (2,196.8) مليون ريال عماني عن الموازنة المعتمدة أي ما نسبته (20.5%)، ويأتي هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع إيرادات النفط والغاز بنحو (1,902) مليون ريال عماني وبنسبة (24.7%) بسبب هبوط متوسط سعر النفط الفعلي إلى (47.6) دولار أمريكي للبرميل عن السعر المعتمد في الموازنة (58) دولار أمريكي للبرميل خلال عام 2020.

## سعر النفط والإنتاج

بلغ متوسط السعر الفعلي المحقق للبرميل خلال عام 2020م (47.6) دولار أمريكي بانخفاض قدره (10.4) دولار أمريكي للبرميل عن السعر المعتمد في الميزانية البالغ (58) دولار أمريكي في مقابل متوسط سعر (65.24) دولار أمريكي للبرميل تم تحقيقه في عام 2019م.

البيان	2020م	2019م	2018م	2017م	2016م
متوسط سعر النفط الفعلي (دولار/برميل)	47.6	65.2	67.6	50.8	39.9
متوسط إنتاج النفط الفعلي (ألف برميل يوميًا)	952.7	973	978	973	1,005

وقد بلغ معدل الإنتاج الفعلي للنفط (952.7) ألف برميل يوميًا مقارنة بمتوسط (970) ألف برميل يوميًا وفق الميزانية المعتمدة بانخفاض بلغ (1.8%).

## 1 الإيرادات النفطية:

بلغت إجمالي الإيرادات النفطية الفعلية خلال عام 2020م (5,797.7) مليون ريال عماني بانخفاض قدره (1,902.3) مليون ريال عماني عن تقديرات الميزانية المعتمدة وبنسبة انخفاض بلغت نحو (24.7%)، ويأتي ذلك نتيجة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

## إيرادات النفط:

بلغت صافي إيرادات النفط الفعلية المحققة في عام 2020م (3,937.5) مليون ريال عماني مقارنة بتحقيق (6,098.5) مليون ريال عماني في عام 2019م وذلك بانخفاض مقداره (2,161) مليون ريال عماني، بعد التحويلات إلى صندوق الاحتياطي النفطي.

## إيرادات الغاز:

بلغت إيرادات الغاز بنهاية عام 2020م (1,860.2) مليون ريال عماني، بانخفاض قدره (339.8) مليون ريال عماني مقارنة بالميزانية المعتمدة. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- ◀ انخفاض أسعار النفط العالمية، التي أثرت على أسعار بيع الغاز الخارجية (الغاز الطبيعي المسال - LNG) من (4.28) دولار أمريكي إلى (3.70) دولار أمريكي.
- ◀ انخفاض كميات مبيعات الغاز المحلية والخارجية من 1,459 تريليون وحدة حرارية إلى 1,297 تريليون وحدة حرارية.

## 2 الإيرادات غير النفطية:

سجلت الإيرادات غير النفطية الفعلية بنهاية عام 2020م (2,705.5) مليون ريال عماني منخفضة بمقدار (294.5) مليون ريال عماني أي بنسبة (9.8%) عن تقديرات الموازنة المعتمدة.

وتعزى أسباب هذا الانخفاض نتيجة إلى تقلص تقديم الخدمات الحكومية خلال فترة جائحة كورونا (كوفيد - 19)، نتيجة القرارات الحكومية المتخذة لتخفيف العبء على شركات القطاع الخاص، وكذلك إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية والتجارية وبالتالي انخفاض محصلة الرسوم والضرائب عن التقديرات المعتمدة في بداية العام.

وتتكون الإيرادات غير النفطية من إيرادات الضرائب على الشركات والمؤسسات والضريبة الجمركية والضريبة الانتقائية وأرباح الاستثمارات الحكومية والرسوم المحددة مقابل الخدمات التي يتم تقديمها، بالإضافة إلى قيمة استردادات القروض الحكومية والإيرادات الرأسمالية.

وتمثل الإيرادات الجارية ما نسبته (97%) من إجمالي الإيرادات غير النفطية كالتالي:

## إيرادات الضرائب والرسوم:

بلغت إيرادات الضرائب والرسوم بنهاية عام 2020 (1,199.2) مليون ريال عماني بانخفاض بلغ (373.8) مليون ريال عماني، أي بنسبة (23.8%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة.

ويظهر هذا الانخفاض بشكل واضح في رسوم تراخيص استقدام العمالة الوافدة، التي بلغت إيراداتها المحصلة (113.8) مليون ريال عماني، وذلك في إطار التسهيلات التي قدمتها الحكومة لمؤسسات وشركات القطاع الخاص، حيث تم تخفيض رسوم تجديد بطاقات القوى العاملة غير العمالية لتصبح (201) ريال عماني بدلاً من (301) ريال عماني.

كما بلغت إيرادات الضريبة الجمركية المحققة في عام 2020م (185.7) مليون ريال عماني بانخفاض بلغ (94) مليون ريال عماني عن ما هو معتمد في الميزانية، ويعود ذلك إلى انخفاض الواردات خلال العام. كما انخفضت إيرادات ضريبة الدخل على الشركات بمقدار (81.6) مليون ريال عماني مسجلة (468.4) مليون ريال عماني بنهاية عام 2020م، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة لمساعدة الخاضعين للضريبة المتأثرين بهذه الجائحة، ومنها قرار جواز سداد الضريبة على أقساط والإعفاء من الضريبة الإضافية بواقع (1%) شهرياً من قيمة المبلغ غير المسدد وغيرها من الإجراءات.

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

مليون ريال عماني

البيان	الميزانية المعتمدة 2020	الأداء الفعلي 2020	فرق التغير بين الميزانية المعتمدة والأداء الفعلي
<b>أ: إيرادات الضرائب والرسوم</b>			
ضريبة الدخل على الشركات والمؤسسات	550	468.4	(81.6)
رسوم تراخيص استقدام العمال غير العمانيين	280	166.2	(113.8)
الضريبة الانتقائية	100	72.0	(28.0)
رخص محلية مختلفة	28	17.4	(10.6)
رسوم البلدية على الإيجارات	49.8	35.8	(14.0)
الضريبة الجمركية	280	185.7	(94.3)
رسوم المعاملات العقارية	62	51.5	(10.5)
رسوم فنادق ومرافق	33	13.8	(19.2)
رسوم رخص وسائل المواصلات	65	69.7	4.7
رسوم تراخيص خدمات الاتصالات	75	73.7	(1.3)
إيرادات ضريبية متنوعة أخرى	50.2	44.813	(5.4)
جملة إيرادات الضرائب والرسوم	1,573	1,199.2	(373.8)
<b>ب: إيرادات أخرى</b>			
إيرادات بيع المياه	12.2	20.9	8.7
إيرادات المطارات والموانئ	81	41.7	(39.2)
إيرادات خدمات مرفق الاتصالات	80	73.7	(6.3)
عوائد الاستثمارات	200	237.5	37.6
رسوم وأتعاب إدارية	63	50.1	(12.9)
تعويضات وغرامات وجزاءات	117.5	123.9	6.4
إيرادات طبية	45	15.1	(29.9)
إيرادات غير ضريبية	228.2	324.9	96.7
جملة الإيرادات الأخرى	827.0	887.9	61.0
<b>ج: الاحتياطي</b>			
	50	-	-
<b>إجمالي الإيرادات الجارية</b>	<b>2,450.0</b>	<b>2,087.1</b>	<b>(362.8)</b>

## إيرادات أخرى:

تراجعت إيرادات المطارات والموانئ بنسبة (48.5%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة، وذلك بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم جراء جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي فرضت قيوداً على السفر مما تسبب بتقييد حركة الطيران خلال عام 2020م. كما انخفضت الإيرادات الطبية بنسبة (66.4%) عن تقديرات الميزانية المعتمدة.

وفي المقابل ارتفعت أرباح الاستثمارات الحكومية بنسبة (18.7%) عن الميزانية المعتمدة أي بزيادة بلغت (37.6) مليون ريال عماني حيث تم تحصيل حوالي (237.5) مليون ريال عماني من أرباح الاستثمارات الحكومية في عام 2020م.

مليون ريال عماني

البيان	فعلي 2019	الميزانية المعتمدة 2020	الأداء الفعلي 2020	نسبة التغير %
المصرفات الجارية *	9,515.7	9,830	9,466.8	(3.7)%
المصرفات الاستثمارية	2,747.6	2,600	2,453.6	(5.6)%
المساهمات والنفقات الأخرى	947.9	770	1,005.3	30.6%
<b>إجمالي الإنفاق العام</b>	<b>13,211.2</b>	<b>13,200</b>	<b>12,925.7</b>	<b>(2.1)%</b>

\* تشمل المصرفات الرأسمالية للوزارات المدنية

## الإنفاق العام

بلغ إجمالي الإنفاق العام الفعلي لعام 2020م نحو (12,925.7) مليون ريال عماني منخفضاً عن الميزانية المعتمدة بمبلغ (274) مليون ريال عماني أي بنسبة (2.1%) وهو أقل عن الإنفاق الفعلي بنهاية عام 2019م بنسبة (2.2%).

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

مليون ريال عماني

النسبة التغير %	الأداء الفعلي 2020	الميزانية المعتمدة 2020	فعلي 2019	البيان
(%17.8)	2,834.8	3,450	3,358.5	مصرفات الدفع والأمن
(%0.03)	4,580.6	4,590	4,496.2	مصرفات الوزارات المدينة
%17.9	424.4	360	407.2	مصرفات إنتاج النفط
%27.6	727.2	570	570.2	مصرفات إنتاج وشراء الغاز
%3.7	891.9	860	683.6	خدمة الدين العام
(%3.7)	9,466.8	9,830	9,515.7	إجمالي المصروفات الجارية

## 1 المصروفات الجارية

بلغت المصروفات الجارية في عام 2020م (9,467) مليون ريال عماني مسجلة انخفاض بلغ (363) مليون ريال عماني ويعزى هذا الانخفاض إلى الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 والانخفاض الحاد في الاسعار العالمية للنفط على المالية العامة.

## مصرفات الدفع والأمن:

انخفض الإنفاق الفعلي لمصرفات الدفع والأمن بنحو (615) مليون ريال عماني أي بنسبة (17.8%) مقارنة بالموازنة المعتمدة.

مليون ريال عماني

الإنفاق الفعلي لعام 2020م	الميزانية المعتمدة 2020م	الميزانية الفعلي 2019م	البيان
555.569	857.552	592.04	قطاع الخدمات العامة
139.19	128.058	131.631	قطاع الأمن والنظام العام
1,812.915	1,620.946	1,708.256	قطاع التعليم
4.7	4.569	5.115	قطاع الطاقة والوقود
281.129	455.789	452.19	قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية
932.519	667.707	713.105	قطاع الصحة
429.655	458.017	478.321	قطاع الإسكان
231.205	208.84	214.676	قطاع الثقافة والشؤون الدينية
55.476	56.803	61.48	قطاع النقل والاتصالات
65.455	56.681	57.321	قطاع الزراعة والثروة السمكية
69.84	65.335	63.317	شؤون اقتصادية أخرى
10.815	10	18.725	احتياطي مخصص
4,855.5	4,590.0	4,496.2	الإجمالي

## مصرفات الوزارات المدينة:

بلغت مصرفات الوزارات المدينة (4,588.5) مليون ريال عماني وهي بذات مستوى تقديرات الميزانية المعتمدة. وقد تم استخدام الوفورات المحققة من تخفيض (10%) من موازنات الوزارات المدينة لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة وخاصة في قطاعات الصحة والتعليم والأمن.

## مصرفات إنتاج النفط وإنتاج وشراء الغاز:

ارتفعت مصرفات إنتاج النفط وإنتاج وشراء الغاز لتصل إلى (1,152) مليون ريال عماني بزيادة بلغت (222) مليون ريال عماني عن الميزانية المعتمدة.

## خدمة الدين العام:

بلغ إجمالي الصرف الفعلي على خدمة الدين العام خلال عام 2020م (892) مليون ريال عماني مسجلة ارتفاعا بلغ (208) ألف ريال عماني مقارنة بالمصروفات الفعلية لعام 2019م.

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

مليون ريال عماني

الأداء الفعلي 2020	فعلي 2019	البيان
459.8	806.7	قطاع الهياكل الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ، تخطيط المدن، الإدارة الحكومية)
273.6	268.3	قطاع الإنتاج الخدمي (الإسكان، الكهرباء، المياه التجارية، السياحة)
273.5	226.7	قطاع الهياكل الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإعلام، مراكز الشباب)
64.9	23.2	قطاع الإنتاج السلعي (النفط الخام، الغاز، المعادن، الزراعة والأسماك)
1,071.8	1,324.9	الإجمالي

## 2 المصروفات الاستثمارية

### المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية:

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي للمشروعات الإنمائية للوزارات الحكومية المدنية (1,071.8) مليون ريال عماني مسجلة انخفاضاً بلغ (128.2) مليون ريال عماني مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2020.

ويشير البيان التالي إلى أن المصروفات الإنمائية لقطاع الهياكل الأساسية يشكل ما نسبته (43%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري لارتباطه بقطاعات أساسية مثل الطرق والمطارات والموانئ، كما بلغ الصرف الفعلي لكل من قطاعي الهياكل الاجتماعية والإنتاج الخدمي ما نسبته (25.5%) لكل منهما، من مجمل المصروفات الإنمائية.

### المصروفات الاستثمارية للنفط والغاز:

ارتفعت المصروفات الاستثمارية لإنتاج النفط بنسبة (13%) أي بمقدار (106) مليون ريال عماني مقارنة بتقديرات الميزانية المعتمدة، في المقابل انخفضت المصروفات الاستثمارية للغاز بمقدار (96) مليون ريال عماني.

## 3 المساهمات والنفقات الأخرى

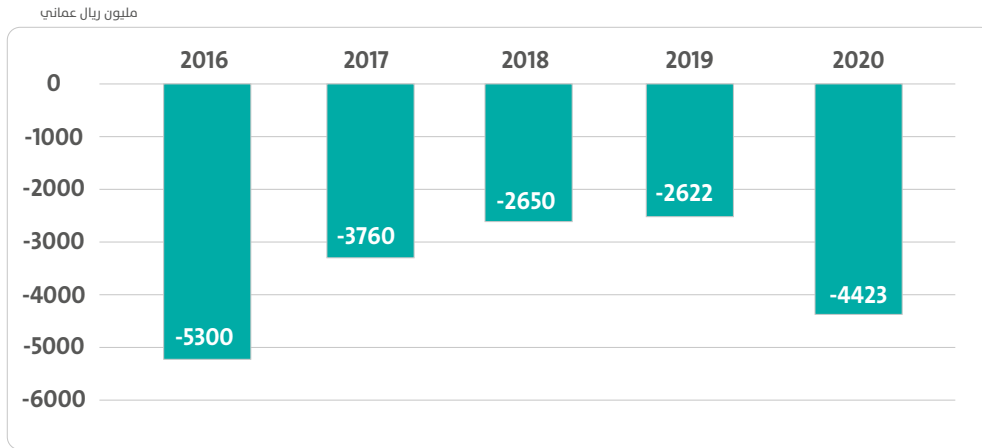
بلغت المصروفات الفعلية للمساهمات والنفقات الأخرى في عام 2020م (1,005) مليون ريال عماني بزيادة بلغت (235) مليون ريال عماني عن الميزانية المعتمدة أي ما نسبته (30.5%)، حيث تم تخصيص (227.6) مليون ريال عماني لتغطية مصروفات الدعم لقطاع الكهرباء لعام 2020م و سداد جزء من مستحقات 2019م.

نسبة التغيير %	الأداء الفعلي 2020	الميزانية المعتمدة 2020	فعلي 2019	البيان
-	73	15	78.1	مساهمات مؤسسات محلية وإقليمية ودولية
3.3%	31	30	36.9	دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية
45%	725	500	600	دعم قطاع الكهرباء
-	2	0	2.9	دعم السلع الغذائية الأساسية
(18.4)%	151	185	190.1	الدعم التشغيلي للشركات الحكومية
(42.5)%	23	40	39.9	دعم المنتجات النفطية
30.5%	1,005	770	948	إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

## العجز

شهد العجز الفعلي بنهاية عام 2020م ارتفاعاً وصل إلى (4,422.5) مليون ريال عماني أي بنسبة زيادة تبلغ (77%) عن العجز المقدر في الميزانية المعتمدة بنحو (2,500) مليون ريال عماني، وبنسبة ارتفاع بلغت (69%) عن العجز الفعلي المحقق في عام 2019م والبالغ (2,622.6) مليون ريال عماني.



## وسائل التمويل

مليون ريال عماني

المبلغ	البيان
1,222.7	صافي الاقتراض الخارجي
739.1	صافي الاقتراض المحلي
1,961.8	صافي إجمالي الاقتراض
500	السحب من صندوق الاحتياطي العام للدولة*
1,960.7	صافي حركة الحسابات الحكومية
4,422.5	صافي إجمالي التمويل

بلغت جملة وسائل التمويل المحصلة بنهاية عام 2020م (4,422.5) مليون ريال عماني، بنسبة ارتفاع بلغت (76.9%) عن ما هو معتمد في الميزانية والبالغ نحو (2,500) مليون ريال عماني. حيث تم تمويل (3,034.7) مليون ريال عماني عبر أدوات الدين الخارجية والمحلية، وسحب (500) مليون ريال عماني من صندوق الاحتياطي العام للدولة\*، بالإضافة إلى تحصيل صافي حركة الحسابات الحكومية والبالغة (1,960.7) مليون ريال عماني والتي تتمثل من السحب من السيولة النقدية لدى البنوك والقروض قصيرة الأجل التي تم تغطيتها خلال العام وكذلك السحب من صندوق الاحتياطي النفطي.

من جانب آخر، فقد التزمت الحكومة بسداد القروض الخارجية والمحلية بمبلغ (1,072.9) مليون ريال عماني، وذلك وفق خطة السداد المعتمدة.

\* جهاز الاستثمار العماني

# الأداء المالي لعام 2020م (الحساب الختامي)

## الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2020

السنة المالية 2020			البيان (مليون ريال عماني)	الفعلي في السنة المالية 2019
الفعلي	الميزانية المعتمدة			
			أولاً : الإيرادات :	
3,937.5		5,500.0	صافي الإيرادات النفطية	6,098.5
1,860.2		2,200.0	إيرادات الغاز	1,900.5
2,087.1		2,450.0	إيرادات جارية	2,331.5
132.9		150.0	إيرادات رأسمالية	70.9
485.5		400.0	استرداد رأسمالية	187.3
8,503.2	1,070.0		<b>إجمالي الإيرادات</b>	<b>10,588.7</b>
			ثانياً : الانفاق العام :	
			أ . المصروفات الجارية :	
2,834.8		3,450.0	مصروفات الدفاع والامن	3,358.5
4,580.6		4,590.0	مصروفات الوزارات المدنية	4,486.8
424.4		360.0	مصروفات إنتاج النفط	407.2
727.2		570.0	مصروفات شراء وإنتاج الغاز	570.2
891.9		860.0	خدمة الدين العام	683.6
9,458.9	9,830.0		<b>جملة المصروفات الجارية</b>	<b>9,506.3</b>
			ب . المصروفات الاستثمارية :	
1,071.8		1,200	المصروفات الإنمائية	1,324.9
45.1		100	المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية	83.1
7.9		0	المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية	9.4
905.9		800	مصروفات إنتاج النفط	885.5
430.8		500	مصروفات إنتاج الغاز	454.1
2,461.5	2600		<b>جملة المصروفات الاستثمارية</b>	<b>2,757.0</b>
			المساهمات والنفقات الأخرى:	
72.8		15	مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	0.0
725.3		500	دعم قطاع الكهرباء	600
151.2		185.0	الدعم التشغيلي للشركات الحكومية	190.1
31.1		30.0	دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	36.9
23.1		40.0	دعم المنتجات النفطية	39.9
1.8			دعم السلع الغذائية الأساسية	2.9
1,005.3	770.0		<b>جملة المساهمات ونفقات الأخرى</b>	<b>947.9</b>
12,925.7	13,200		<b>إجمالي الانفاق العام</b>	<b>13,211.1</b>
(4,422.5)	(2,500.0)		<b>ثالثاً: العجز (أولاً - ثانياً)</b>	<b>(2,622.5)</b>
			رابعاً: وسائل التمويل:	
			صافي الاقتراض الخارجي :	
1,665.6		1,970	. القروض المستلمة	1,808.3
(442.9)		(470)	. القروض المسددة	(127.3)
1,222.7	1500		<b>صافي الاقتراض المحلي :</b>	<b>1,681.0</b>
			. القروض المستلمة	400
1,369.1		1,130	. القروض المسددة	(200)
(630.0)		(630)		
739.1	500			200.0
500.0	500		تمويل من الاحتياطي	400
1,960.7	0.0		صافي حركة الحسابات الحكومية	341.5
4,422.5	2,500.0		<b>جملة وسائل التمويل</b>	<b>2,622.5</b>

[www.mof.gov.om](http://www.mof.gov.om)

